

الحراك النقابي في سوريا من منظور سياسي منذ التأسيس وحتى الثورة

عن المركز

مركز أبحاث واستشارات يهتم بدراسة وتحليل الأحداث والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط، مستخدماً أدواتاً بحثية نوعية في عملية صياغة مخرجاته، وإصدار الأوراق البحثية بصيغ تساهم في عملية التراكم العلمي، وقابلة لأخذ دورٍ فعالٍ في فهم القضايا والنزاعات المحلية والإقليمية. وتنطلق محدداته البحثية من ضرورة تقديم تصورات دافعة للاستقرار والتقدم، كما يحدد المركز أهمية المساهمة العملية في مراحل البناء المعرفي كمحرك رئيسي لأجندته البحثية.

حقوق النشر والتأليف محفوظة لمركز رامان للبحوث والاستشارات

العنوان: اسطنبول / تركيا

البريد الإلكتروني: info@ramancenter.org

تنويه: يود مركز رامان للبحوث والاستشارات التنويه بأن هذه الورقة البحثية أُعدت واكتملت في منتصف عام 2022، إلا أن نشرها تأخر نتيجة سياسات النشر الخاصة بالمركز. ويأمل المركز أن تشكل هذه الورقة مرجعاً رئيسياً في مجال العمل النقابي في سوريا.

الفهرس

4.....	ملخص تنفيذي
5.....	تمهيد
6.....	نبذة عن الحركة النقابية
7.....	تاريخ الحركة النقابية في سوريا
10.....	التنظيم النقابي بين سياسات الأب والإبن
13.....	النقابات في سوريا بعد ثورة 2011
17.....	الخاتمة

ملخص تنفيذي

- بدأ تشكل نواة الحركة النقابية في سوريا خلال فترة الانتداب عام 1920، وتسارع نشاطها الى أن تحولت لحركات مجتمعية تحريرية.
- اتسم عقد الثلاثينيات بحراك نقابي كبير من حيث تنظيم الإضرابات والاعتصامات والمطالب وخصوصا في المدن السورية الكبرى مثل دمشق وحلب، وأدى تصاعد الحراك في فترة الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات إلى انتزاع أول قانون عمل عام 1946.
- وضعت أسس جديدة للتنظيم النقابي في سوريا في ظل الجمهورية العربية المتحدة، وتم تقديم مكاتبات للعمال عبر صدور قانون العمل لعام 1959.
- شكل وصول حافظ الأسد إلى السلطة نقطة تحول في واقع جميع المؤسسات في الدولة المجتمعية والنقابية، وتوجه الأسد لإعادة هيكلة جميع مؤسسات الدولة من خلال توظيف أبناء طائفته ومنتسبي حزب البعث ومؤيديه بالإضافة لحصره نشاط المعارضة بالجهة الوطنية التقدمية.
- نشط دور النقابات السياسي والمدني بشكل ملحوظ خلال السنوات 1978-1979 في مختلف المحافظات السورية، وتمتعت بدرجة من التأثير والاستقلالية مكنتها من قيادة الاحتجاجات الشعبية.
- مثلت سنة 1980 نقطة النهاية لنشاط النقابات والنقابيين ممن يتمتعون باستقلالية في العمل، حيث تم حل النقابات المهنية بالكامل وإعادة تشكيلها من جديد وفق توازنات تخدم مسيرة حافظ الأسد.
- أثبتت ثورة 2011 خضوع المؤسسات النقابية بشكل كامل لحزب البعث وللنظام، أما النقابيين الذين انضموا إلى الجماهير في المظاهرات فلم يكونوا يتمتعوا بأي مناصب إدارية قيادية في هذه النقابات، حيث أن المناصب النقابية مثل رئيس النقابة ونائبه كان يشغلها أعضاء الحزب من خلال التعيين وإجراء انتخابات شكلية.
- أفرز الواقع الجديد في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية اتحادات ونقابات جديدة لم يكن لها وجود من قبل، مثل اتحاد الصرافين، واتحاد جرحى الحرب.
- أدى انشغال المعارضة السورية بالعمل العسكري والسياسي، وفقدان عامل الاستقرار الأمني إلى تحديد وتقليص النشاط النقابي في مناطق سيطرتها وانحلال العمل النقابي في إطار المجالس المحلية، إلى جانب تشتت النقابات المشكلة بناءً على انعدام حالة تنظيمية فعالة و متماسكة.

تمهيد

تُمثل النقابات العمالية والمهنية أحد أهم الأعمدة المجتمعية والمؤسسية في الدولة من خلال دورها التنظيمي ومناصرتها لحقوق أفراد المجتمع العاملين كمؤسسات مجتمع مدني، وتعتبر ممارسة النقابات لعملها ودورها الأساسي أحد مظاهر الديمقراطية في الدول التي تعد ذو تجربة سياسية صحية فيما يتعلق بنظام الحكم والحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، وتمتلك النقابات دوراً آخر وهو عملها كمجموعات ضغط على السلطات كونها مؤسسات تمتلك مكانة واستقلالية وشخصية قانونية تخولها من أداء ممارسات فعالة في صالح المجتمع.

تمتتع النقابات بدور سياسي مؤثر في الساحة السياسية في أي دولة بصفتها مؤسسات مدنية تمتلك حشد شعبي وجماهيري من خلال الخدمات التي تقدمها لمنتسبيها سواء كانوا عمالاً أو مهنيين باختلاف إطارهم القانوني، وفي سوريا شكل تحرك النقابات والنقائيين في فترة الانتداب وشكل نشاطهم التحرري في مواجهة سلطات الانتداب دليلاً على النشاط النقابي الصحي والمؤثر في بدايات تشكله، حيث أن النقابات الأولى التي تأسست مثل نقابة "مستخدمي سكة حديد دمشق" عام 1920، انخرطت في إضرابات عديدة تطالب بحقوق عمالها، وأدى نشاطها لتشكيل نقابات عديدة وتصاعد الحراك النقابي مروراً "بمؤتمر نقابات عمال دمشق" لعام 1936، الذي أفرز فيما بعد "الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا" ويمثل الاتحاد الإطار الجامع الذي يضم جميع النقابات العمالية والمهنية والاتحادات في سوريا، وصولاً إلى صدور أول قانون للتنظيم النقابي عام 1946.

تتطرق هذه الورقة لمسيرة تشكل النقابات في سوريا وتحاول تقديم تسلسل زمني للنشاط النقابي في سوريا، نتيجة تميز الحركة النقابية السورية بنشاط كبير بداية تشكلها مثل جوهر مفهوم العمل النقابي، ونجحت في ضمان مطالب حقوقية كثيرة من خلال الاضرابات والاعتصامات التي كانت تنظمها، لتبدأ مساحاً تحركها تتضاءل مع استيلاء حزب البعث على السلطة 1963، ولاحقاً مع انقلاب حافظ الأسد، الذي انخرط في عملية سريعة للسيطرة على مؤسسات الدولة بناءً على اعتباراتٍ أيديولوجية ووطنية، ورغم ذلك قاومت النقابات من خلال العمل على تنظيم نشاطها ومناصرة حقوق منتسبيها بعيداً عن أذرع السلطة حتى الثمانينيات، حيث مثلت نقطة تحول في واقع النقابات السورية بسبب تعرضها للحل والإقالات وحملات الاعتقال الجماعية التي نفذها النظام السوري لإنهاء المعارضة، وأدت هذه الممارسات إلى انعدام دور مؤثر للنقابات في عام 2011 والمرحلة اللاحقة له.

وتدرس الورقة واقع وتاريخ النقابات السورية بالتركيز على القوانين التي نظمت عملها أو قيدت حركتها في التفاعل مع القضايا السياسية والحقوقية، مع تسليط الضوء على كيفية تغير دورها السياسي والمجتمعي مع مرور الزمن، من خلال طرح التساؤلات التالية: كيف تطور دور النقابات الأولى في سوريا؟ كيف تمت إعادة هيكلة النقابات تماشياً مع سياسات حافظ الأسد؟ كيف تمت السيطرة على النقابات وتحويلها لأداة بيد نظام الأسد الأب والأبن حتى ثورة 2011؟

نبذة عن الحركة النقابية

تعني النقابة مجموعة من الأفراد الذين يمثلون فئة من المجتمع وتجمعهم مهنة معينة، وتهدف هذه المجموعة لتحقيق مصالح مشتركة تخدم هذه الفئة، ويتفقون فيما بينهم على بذل نشاطهم وجزء من مواردهم بشكل دائم ومنظم لتمثيل مهنهم والدفاع عنها، ولكل نقابة نظام داخلي يحدد أهداف وحقوق وواجبات أعضائها كونها هيئات سياسية ومدنية، وهي من أهم المؤسسات المجتمعية التي تضمن الحقوق لمنتسبيها. أما بالنسبة للعمل النقابي فيتمثل بمجموعة من المهام التي تقوم بها النقابات، وهي متعلقة بالقضايا المرتبطة بالمجتمع والحياة المهنية والاجتماعية للعمال مثل الأجور، الضمان الاجتماعي، ساعات العمل، التأمين، حماية حقوق العمال والحد من استغلالهم من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي تجمعهم بالحكومات لطرح مطالبهم، كما وتبرز هذه المهام بشكل دفاعي على شكل تنظيم الإضرابات والاعتصامات التي تعتبر النشاط الأكثر تأثيراً للنقابات⁽¹⁾.

ظهرت النقابات لأول مرة في القرن الثامن عشر في إنجلترا وأمريكا وفرنسا نتيجة للثورة الصناعية، وتشكلت أول نقابة عمالية في أمريكا عام 1790، وهي نقابة عمال الحرف ونادت هذه النقابة لأول مرة بزيادة الأجور للعمال وتخصيص ساعات العمل، ومع تطور العمل النقابي تم تشكيل اتحاد العمال الأمريكي عام 1886، وكان يتمتع بعضوية كبيرة، إلى جانب تمتعه باستقلال مادي وإداري. أما في بريطانيا فتأسست أولى النقابات العمالية في القرن التاسع عشر عام 1870، حيث تشجعت الحركة النقابية وتنامى دور النقابات في بريطانيا وباقي دول أوروبا.

بدأت تتشكل النواة الأولى للحركات العمالية والعمل النقابي في الوطن العربي أثناء فترة الانتداب و الفترة الاستعمارية، نتيجة احتكاك الطبقة العمالية وجميع الفئات المجتمعية بالعمال من الدول الغربية إلى جانب انتشار الأفكار اليسارية الثورية حول العالم، مما أدى إلى تشجيع العمال على تنظيم أنفسهم وممارسة العمل النقابي، من جهة أخرى فإن بدايات الحركة النقابية في المنطقة العربية كان لها مجالات نشاطٍ واهدافاً مختلفة عن نظيراتها في الغرب، حيث تميزت حركة العمال في الدول العربية بارتباطها بحركات الاستقلال والتحرر الوطنية سياسياً واقتصادياً⁽²⁾.

تنقسم النقابات من حيث طبيعة العمل النقابي إلى قسمين:

- **النقابات العمالية:** هي نقابات تضم أفراداً يعملون في مجالات لا تستدعي بالضرورة حصولهم على "شهادات من المؤسسات التعليمية" مثل نقابة عمال الخدمات العامة أو عمال البناء وغيرهم، وتهدف هذه النقابات لحماية العمال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم وتنشأ هذه النقابات بموجب قانون العمل كونها تتبع كمؤسسات لوزارة العمل، وتعتبر شخصية قانونية من أشخاص القانون الخاص أي أنها تتبع لحكم قانون العمل كالأفراد، كما أن عضويتها غير إلزامية أي أن الانتساب للنقابة لا يعد شرطاً لممارسة العمل، وتضفي زيادة أعداد المنتسبين في النقابات العمالية قوة مجتمعية لها وتمكينها من ممارسة عملها بشكل أقوى.
- **النقابات المهنية:** هي نقابات تضم أفراداً أو أشخاصاً يزاولون نفس المهنة مثل المحامين، الأطباء أو المهندسين وتهدف لتقديم الامتيازات والخدمات لأعضائها، وتنشأ بموجب قانون خاص بها حيث أنها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وتعتبر من أشخاص القانون العام أي أحد المؤسسات العامة في الدولة، ولها استقلاليتها التامة وسلطتها الخاصة كما أن عضويتها مشروطة باكتساب المهنة والزامية أي أن الانتساب هو شرط لمزاولة المهنة⁽³⁾.

(1) النقابات ودورها في صناعة السياسات العامة، جامعة أحمد دراية، بابا، فتيحة بن يوسف، زينب بن مالك، محمد الحسن، 2020 الرابط: <https://bit.ly/3SkoxyV>

(2) (مرجع سابق، 2020).

(3) The Union Difference for Working Professionals, Department for Professional Employees, AFL-CIO, 2021

link: <https://bit.ly/3pdez1N>

تاريخ الحركة النقابية في سوريا

كانت الحركة النقابية في سوريا دائما بين نشاط وفتور بسبب ما عانت منه المنطقة بشكل عام وسوريا بشكل خاص، بدأت الحركة النقابية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي لسوريا عام 1920، حيث تأسست نقابة "مستخدمي شركة سكة حديد دمشق" وخاضت إضرابا من أجل زيادة الأجور، وعقب هذا الإضراب بدأت النقابات الأولى بالتأسيس ابتداء من نقابة معمل النسيج الآلي في دمشق عام 1925 وبدأ الإعلان عن ضرورة تشكيل نقابات في سوريا من خلال "جريدة الإنسانية"⁽⁴⁾، وفي نفس العام بدأت الثورة الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، وأدى الحراك الوطني التحرري لزيادة عمل ونشاط النقابات بشكل ملحوظ بالأخص خلال الأعوام التي تلت الثورة،

يعتبر ما قام به تجار دمشق عام 1926، من التحركات النقابية الهامة، حيث نظموا إضرابا احتجاجيا فيه على سلطات الانتداب لمدة ثلاثة أيام وقبولوا بالتهديد، وبإغلاق حاناتهم رغما عنهم في حال استمرارهم بالإضراب⁽⁵⁾. وخاضت النقابات عدد كبير من الإضرابات في الثلاثينات في عموم سوريا وبالأخص المدن السورية الكبرى، بدءا من عام 1930، مع إضراب عمال النسيج في دمشق على أصحاب المعامل، من ثم أنتقل إلى عمال النسيج في حمص عام 1932، حيث أُلّف الشيوعيون "لجنة دعم إضراب عمال حمص". اتسعت موجة الإضرابات بين العامين 1933-1934 ليتم تنظيم "45" إضرابا في مدن سورية مختلفة، كان من ضمنها "18" إضرابا من تنظيم الحزب الشيوعي، وبدل نشاط الحزب الشيوعي ضمن العمل النقابي على مدى انتشار الأفكار اليسارية المناهضة للانتداب مع مرور المنطقة بأزمات متعددة متعلقة بالتحرر من الانتداب الغربي، وتشكيل الملكيات العربية في ظل رغبة المجتمعات إقامة أنظمة حكم جمهورية، وهكذا نشطت الحركة النقابية وبلغت ذروتها في "الإضراب الستيني" عام 1936، الذي استمر لستين يوما وتمحور مطلبه الرئيسي حول الاستقلال، ونتج عنه انعقاد أول مؤتمر لنقابات عمال دمشق في ذات العام، الذي تناول عدداً من القضايا والمطالب العمالية حول تشريع قانون العمل وزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل⁽⁶⁾.

مع تنامي وعي الطبقة العاملة وتصاعد النضال العمالي، توج النقابيون السوريون نشاطهم التنظيمي بتأسيس "الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا" عام 1938، الذي نجح في تعزيز وحدة العمال وتنظيم عملهم وحمايتهم في هيكل تنظيمي جامع⁽⁷⁾، واستمر الحراك النقابي بنشاطه وخاصة بين عامي 1945-1946 من خلال تنظيم إضراب نقابة النجارين في دمشق في 1945، كما كان لنقابة عمال نسيج دمشق دور كبير في التحضير لإضرابات 1946، إلى جانب سعى الاتحاد العام لنقابات العمال لتشريع قانون العمل وتم انتزاع أول قانون عمل في تاريخ سوريا⁽⁸⁾.

تميزت فترة الخمسينات أيضا كسالفها بحراك نقابي يدل على استقلالية النقابات وممارستها لعملها بعيدا عن رغبات السلطة الحاكمة، فتأسس "مؤتمر العمال السوريين" عام 1950 نتيجة تشديد الحكومة للرقابة على الاتحاد العام لنقابات العمال، وتطورت مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات⁽⁹⁾، وبالرغم من هذا التشديد برزت جهود الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا في المطالبة بعقد مؤتمر تأسيسي "للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب" وهو منظمة قومية شعبية تعبر عن وحدة العمال في جميع الأقطار العربية⁽¹⁰⁾، وكان من أهم الناشطين النقابيين في هذه الفترة "السياسي والمعارض السوري" "عمر قشاش" الذي كان عضوا في "حزب الشعب

(4) من تاريخ النقابات الدمشقية، حزب الإرادة الشعبية قاسيون، 2020 الرابط: <https://bit.ly/3bNKgPw>

(5) إضراب تجار دمشق عام 1926، التاريخ السوري المعاصر، الرابط: <https://bit.ly/3QHPOKQ>

(6) (مرجع سابق، من تاريخ النقابات الدمشقية)

(7) محطات من تاريخ العمال السوريين، حزب الإرادة الشعبية قاسيون، 2020، الرابط: <https://bit.ly/3fqmOJM>

(8) (مرجع سابق، من تاريخ النقابات الدمشقية)

(9) مراحل الحركة النقابية السورية، فينيكس، عبدالله حنا، 2020، الرابط: <https://bit.ly/3CFsid0>

(10) الاتحاد العام لنقابات العمال، الموسوعة العربية، هادي أقبیق، الرابط: <https://bit.ly/3ChUzpm>

الديمقراطي" و"الحزب الشيوعي السوري" وانخرط قشاش بالعمل النقابي منذ عام 1951، وبرز نشاطه عند انتخابه عام 1956 عضواً في مجلس اتحاد عمال حلب، وعضواً في الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا عام 1957. وهذا النشاط الذي تميز به السياسي "عمر قشاش" دفعه لمواجهة الاعتقال عدة مرات بعد فترة الوحدة بين سوريا ومصر، واعتقل أيضاً في ظل حكم حافظ الأسد، وفي عهد بشار الأسد بسبب مواقفه السياسية وتوفي عام 2016⁽¹¹⁾.

صدر في ظل "الجمهورية العربية المتحدة" عام 1959، "قانون العمل رقم 91" واستناداً عليه وضعت أسس جديدة للتنظيم النقابي، وتم تقديم مكاسب لتحسين الوضع الاجتماعي للعمال فيما يخص الأجور وساعات العمل والإجازات والتأمين وغيرها من الحقوق التي تم توفيرها للعمال، على حساب حرمانهم من الحرية النقابية وحقهم في تنظيم أنفسهم بعيداً عن مؤسسات الدولة⁽¹²⁾، تم خلال مرحلة الوحدة دمج أغلب المؤسسات الحكومية، كما تم حل كافة الأحزاب والهيكل المستقلة بما يتناسب مع سياسات حكومة الوحدة، وبعد انفصال سوريا ومصر وانتهاء الوحدة عام 1961، توجهت السلطات في سوريا لإعاقة عمل النقابات بشكل ملحوظ بسبب نهوض الحركة العمالية ومطالبها بمكسباتها في إطار قانون عام 1959، مما أدى إلى قمع الحراك النقابي وحل قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا وبعض النقابات وإلغاء بعضها الآخر ولم تعد تتمتع بالاستقلالية بسبب إقصائها من خلال ممارسة وزارة العمل لسلطتها وسيطرتها الكاملة عليها، كما وقامت وزارة العمل بحل عدد كبير من النقابات وإقالة نقابيين دون الرجوع للقضاء ضمن إطار المرسوم التشريعي الذي صدر عام 1962، ولم تعد النقابات تتمتع بأي من خصائصها كمجموعات ضغط وخصوصاً بعد انقلاب البعث أو ثورة الثامن من آذار عام 1963⁽¹³⁾، فتم تضيق الخناق على النقابات أو إذا صح التعبير تمت إزاحة النقابيين المستقلين ممن يؤدون وظيفتهم بمعزل عن سياسات الحزب.

تحول العمل النقابي عقب استيلاء حزب البعث على الحكم ليصبح لصالح جهات معينة، وبدأت إعادة هيكلة النقابات بما يفيد مصالح الحزب عبر تعيين أعضاء حزبيين وشخصيات لا تتمتع بالاستقلالية⁽¹⁴⁾، بذريعة أن الحزب يدافع من خلال برنامجه ومنطلقاته الفكرية الاشتراكية عن حقوق العمال، وعبر الترويج بأن الفكر الاشتراكي والحركة العمالية مفهومان مرتبطان ببعضهما، بناءً على تمثيل الاشتراكية الأطر الفعلية للحركة العمالية، وكونها تهدف بدورها للدفاع عن حقوق العمال والحد من استغلالهم في مواجهة السيطرة الرأسمالية على وسائل الإنتاج⁽¹⁵⁾، واحتوت "المادة 40" من دستور "حزب البعث العربي الاشتراكي" حقوق وحرمان للنقابيين والعمال⁽¹⁶⁾، وفي هذا الاتجاه تم إصدار "قانون التنظيم النقابي رقم 31 لعام 1964"⁽¹⁷⁾، الذي احتوى على حقوق للنقابيين والعمال لم تكن مقبولة من قبل، مما ساعد على استقطاب العمال والمهنيين للنقابات تحت شعارات بعثية اشتراكية، وبدأت سيطرة البعث على الحياة النقابية والسياسية في سوريا مع ترك هامش بسيط للاستقلالية، وهو الهامش الذي تم القضاء عليه من خلال تشكيل "الجمعة الوطنية التقدمية"، والتي ابتكرها حافظ الأسد لضمان السيطرة على الحياة السياسية بكل مجالاتها، بالعموم وعلى الرغم من مرور الحركة النقابية بمراحل متفاوتة من الفاعلية إلا أن مرحلة ما قبل البعث في سوريا مثلت أفضل تجارب النقابات في سوريا وفي العديد من دول المنطقة.

(11) وفاة المعارض السوري عمر قشاش.. مسيرة 20 عاماً من الاعتقالات، عنب بلدي، 2016، الرابط: <https://bit.ly/3wClwJx>

(12) القانون 91 لعام 1959 قانون العمل، الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب، الرابط: <https://bit.ly/3TIMSoO>

(13) (مرجع سابق، الاتحاد العام لنقابات العمال)

(14) بين السيطرة والقمع: محنة القوى العاملة السورية، مسارات الشرق الأوسط، جوزيف ضاهر، 2020، الرابط: <https://bit.ly/3QjE6FP>

(15) الحركات العمالية والاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الحوال المتمدن، حسقي قوجمان، 2021، الرابط: <https://bit.ly/3e4c3vX>

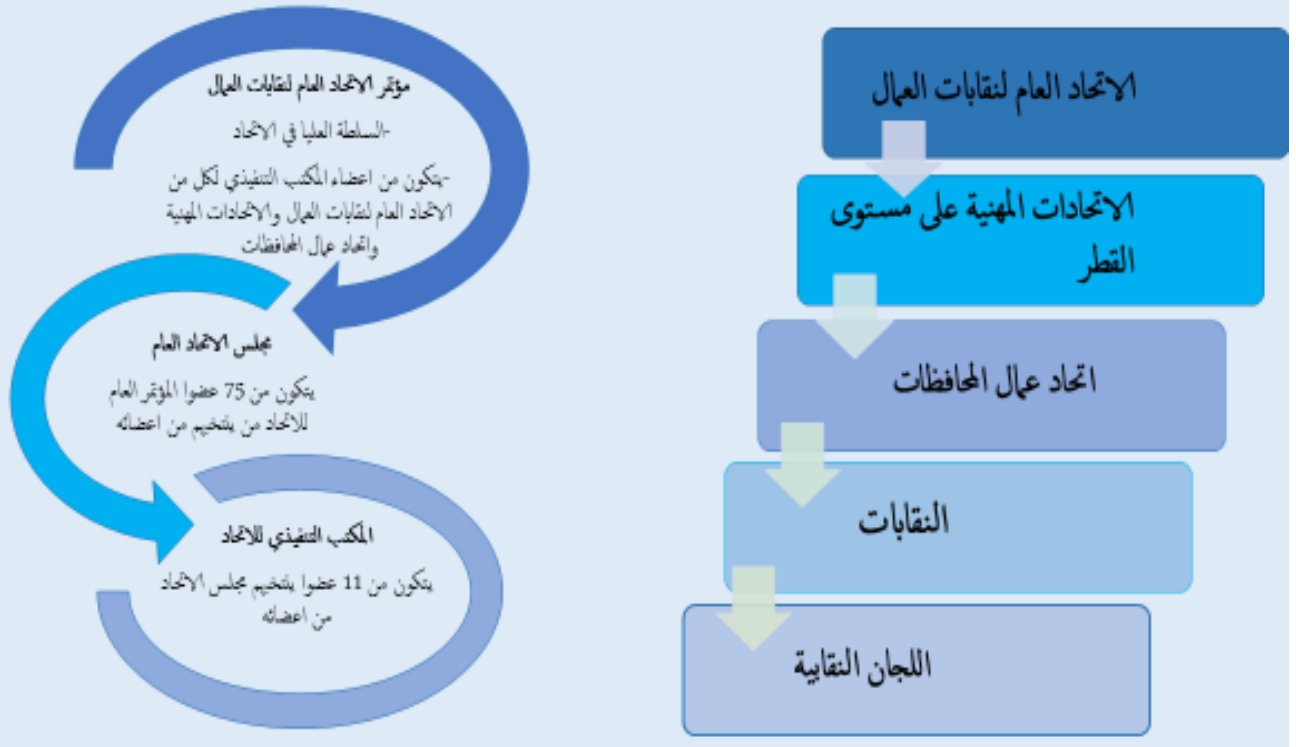
(16) الدستور والنظام الداخلي لحزب البعث العربي الاشتراكي، سوريا نيوز، نصر زينو، 2012، الرابط: <https://bit.ly/3CS5s1Q>

(17) قانون التنظيم النقابي في الجمهورية العربية السورية عام 1964، التاريخ السوري المعاصر، الرابط: <https://bit.ly/3bWTLw>

تخضع النقابات في سوريا لقانون "التنظيم النقابي رقم 84 لعام 1968" وهو آخر قانون تم التعديل عليه، وبناءً عليه فإنها تتبع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومن خلال "المادة رقم 1" المنصوص عليها في القانون، ويتم إدراج التجمعات -العمالية والمهنية- تحت البنود نفسها في القانون كما ورد في البند (ج) من المادة الرابعة تحت عبارة (التجمع العمالي) والتي تفيد بأن "مجموع العمال العاملين في فرع من الفروع المهنية في المحافظة التي تشكل فيها النقابة فيما لا يتعارض مع أحكام البند (أ)" (18). ووضع القانون رقم 84 أهداف متكاملة للاتحاد العام لنقابات العمال كونه الصيغة التنظيمية الشاملة لكافة النقابات في سوريا ومقره مدينة دمشق، ويتعاون كل من الاتحاد العام لنقابات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الرقابة على العمل النقابي وإدارة شؤون النقابات (19). كما موضح في الشكل رقم (1) فإن الاتحاد العام لنقابات العمال يمثل الجهة التي تضم جميع الاتحادات المهنية واتحادات عمال المحافظات والنقابات في الجمهورية العربية السورية وللاتحاد العام مؤتمر وهو السلطة العليا في الاتحاد ومجلس ومكتب تنفيذي.

يوضح الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا

هيكلية الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا



(18) قانون التنظيم النقابي رقم 84 لعام 1968، الهيئة الرسمية للرقابة والتفتيش الجمهورية العربية السورية، 2015، الرابط: <https://bit.ly/3SNuvZK>

(19) الجمهورية العربية السورية، الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا، الهيكل التنظيمي، الرابط: <https://bit.ly/3rceolm>

التنظيم النقابي بين سياسات الأب والابن

واجه العمل النقابي في سوريا الكثير من التحديات في الفترة التي سبقت حكم الأسد من تضيق وإخضاع وغيرها من السياسات التي كانت تطبقها السلطات الحاكمة في سوريا على مر التاريخ. إلا أن وصول الأسد للسلطة شكل فعلياً نهاية العمل النقابي بشكله المدني الديمقراطي من خلال وضع تشريعات تحد من عمل النقابات وتضع معايير للمنتسبين للنقابة تتناسب مع مبادئ الحزب الحاكم مما جعل من النقابات أحد أذرع الحكم لحزب البعث. وبالرغم من الوعود الإصلاحية التي أتى بها الابن بشار الأسد إلا أنه كرر سياسات أبيه بإخضاع جميع مؤسسات المجتمع المدني وأهمها النقابات لتكون جزءاً من أدواته القمعية.

النقابات في عهد حافظ الأسد

مع وصول حافظ الأسد للسلطة وإطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادي لسوريا عام 1970، بدأت محاولات السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وتم تشديد الرقابة على الحريات عبر عدة وسائل منها: توظيف البعثيين في المؤسسات المجتمعية، وتسليم إدارة معظم المراكز القيادية في النقابات لمنتسبي حزب البعث وتركز عمل هذه النقابات بالدرجة الأولى لصالح الحزب وأعضائه من الفلاحين والعمال⁽²⁰⁾، وصدر دستور عام 1973 الذي نص في المادة التاسعة منه على العمل النقابي مورداً بأن "المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيماً تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها"، مع عدم ذكر أي حقوق وحريات للاتحادات والجمعيات النقابية للحد من استقلاليتها ونشاطها⁽²¹⁾. ولم يرضي هذا التحول أعضاء النقابات المهنية التي كانت تحاول أن تبقى مستقلة، فتوجه بعضها لتنظيم إضرابات من أجل استعادة استقلاليتها ومكانتها، ونشطت نقابة المحامين في حلب في هذا الخصوص التي ضمت ضمن صفوفها أعضاءً من الأحزاب السورية المعارضة للنظام، بالإضافة لشخصيات مؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين⁽²²⁾.

اتسمت سنة 1978-1979 بحراك مجتمعي كبير غير مسبوق وتصاعدت الاحتجاجات في أغلب المحافظات السورية ووصلت إلى مستوى العصيان المدني في حلب، حمص وحماة، وتمكنت النقابات المهنية من استعادة الكثير من قوتها خلال هذه الفترة عبر استبعاد أذرع السلطة عن النقابة واسترداد تأثيرها الشعبي والتوازن الاجتماعي داخل النقابة لتقود بدورها الحراك الشعبي⁽²³⁾، تمثل هذا النشاط بفوز المرشحين المعارضين في الانتخابات النقابية المهنية عام 1979، في مواجهة مرشحي حزب البعث، مما أثار حفيظة حافظ الأسد وبدأ بعمليات تصفية المعارضة بشكل نهائي عبر استغلاله لقضية الإخوان المسلمين، فتم اعتقال معظم النقابيين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من خلال عمليات التمشيط عقب الإضرابات والتظاهرات التي كانوا ينظمونها ضد الحكومة إلى جانب إقالة آخرين⁽²⁴⁾. مع بداية العام 1980 ازداد حصار النظام للنقابيين حيث تم حل جميع النقابات المهنية مثل (نقابة الأطباء، نقابة المحامين، نقابة المهندسين والمعلمين وغيرها)، عبر إصدار حافظ الأسد "المرسوم رقم 24" الذي يخول السلطة التنفيذية بحل النقابات⁽²⁵⁾، وعبر هذا المرسوم تم تأسيس جمعيات مهنية جديدة وتم تعيين قادتها أيضاً من قبل النظام من أعضاء حزب البعث.

⁽²⁰⁾ بالذكرى الأربعين لإضرابها الشامل.. النقابات المهنية السورية شمعة لن تنطفئ، الجزيرة نت، محمد ياسين نجار، 2020

الرابط: <https://bit.ly/3JPiDCd>

⁽²¹⁾ دستور عام 1973، الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب، 2014، الرابط: <https://bit.ly/3KLyFwx>

⁽²²⁾ تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار للنشر، كمال ديب، 2011

⁽²³⁾ احتجاجات آذار 1980 (دور النقابات المهنية 1 من 3، رسالة بوست، معاذ السراج، 2021، الرابط: <https://bit.ly/3UlvqS3>

⁽²⁴⁾ (مرجع سابق، بين السيطرة والقمع محنة القوى العاملة السورية)

⁽²⁵⁾ مرسوم تشريعي 35، المراسيم والقوانين، الجمهورية العربية السورية مجلس الشعب، 1980، الرابط: <https://bit.ly/3RgyLPF>

لم يتوقف حافظ الأسد في توجهه لتقييد الحركة النقابية بالمرسوم "رقم 24" فقط، وفي اتجاه تشديد القبضة على النقابات تم إصدار "القانون الأساسي للعاملين في الدولة" سنة 1985، الذي تحول ليكون أحد الأسس التي اعتمد عليها حزب البعث لضبط الحركات العمالية والنقابية من خلال حظر الاضرابات والامتنال لمبادئ الحزب الاشتراكية، ويشير هذا القانون ضمن الباب التاسع إلى أنه "على العاملين في الدولة (أي العاملين في القطاع العام) العمل على توطيد النظام الاشتراكي والالتزام بأهداف الدولة"، ويشير إلى مراعاته لقانون التنظيم النقابي الذي لا يتعارض بطبيعته مع أهداف الحزب الحاكم في "المادة 66 من القانون"⁽²⁶⁾، وهكذا سيطر حافظ الأسد على جميع المفاصل السياسية والمدنية في الدولة من خلال الاتحاد العام لعمال سوريا ونقابات المهنيين، وتحولت هذه التجمعات والمؤسسات لأدوات بيد الدولة بدلا من أن تكون مؤسسات تمثل المطالب المجتمعية والشعبية وتحسن المستوى المعيشي والحريات الشعبية في مواجهة الدولة، ويمكن تلمس هذا التحول ضمن عدة مؤشرات منها احتفالات "عيد العمال في 1 أيار" التي تحولت لتكون عبارة عن مسيرات مؤيدة لحافظ الأسد في الثمانينات مع إطلاق شعارات مثل "بالروح بالدم نفديك يا حافظ"، وتحويل قوات الأمن والمخابرات بين العمال لضمان سير الاحتفالات وفق الأجندة المطلوبة⁽²⁷⁾، وصدور "قانون تنظيم مهنة المحاماة عام 1981 رقم 39" مطالبا نقابة المحامين السوريين بالتصرف وفقا لقرارات حزب البعث العربي الاشتراكي وحظر جميع اجتماعات النقابة ما لم يتم الدعوة لها من قبل الحزب⁽²⁸⁾.

يجدر بالذكر أن النقابات في سوريا كانت تتعرض لسياسات تحكم صارمة من قبل حزب البعث، ولضمان عدم تمرد لها لم تكن تجري فيها انتخابات فعلية من خلال ترشيح المنتسبين للنقابة ممن يمتلكون صفات قيادية وعلمية تمكنهم من تمثيل النقابة وتحسين ظروف منتسبيها، عبر ما يقدمونه من حلول ومقترحات في برامجهم الانتخابية⁽²⁹⁾، فكانت الانتخابات شكلية ومغايرة تماما لهدفها الطبيعي، وإلى يومنا هذا يتم اختيار رؤساء النقابات وبالأخص رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال⁽³⁰⁾، الذي يمثل الجهة المسؤولة عن النقابات على يد قيادة الحزب، بالنظر إلى مسيرتهم "النضالية" ضمن صفوف حزب البعث، ومتلازمة ولائهم لنظام الأسد، ومثال على ذلك "النقيب عزالدين ناصر"، الذي بقي رئيسا للاتحاد العام لنقابات العمال منذ أن تم تعيينه عام 1980 حتى عام 2000، وكان عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث، وهذا أيضا أحد المؤشرات التي تفسر سبب توقف نشاط النقابات بشكل كبير خلال عقدين من الزمن⁽³¹⁾.

⁽²⁶⁾ القانون (1) الاساسي للعاملين في الدولة، مجلس الشعب الجمهورية العربية السورية، 1985 الرابط: <https://bit.ly/3AeTHQu>

⁽²⁷⁾ وقائع سورية مغيبّة.. الاحتفال بالأول من أيار عيد العمال العالمي، فينيكس، عبدالله حنا، 2020، الرابط: <https://bit.ly/3q1mSS1>

⁽²⁸⁾ قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 39، نقابة المحامين فرع دمشق، 1981، الرابط: <https://bit.ly/3LMwSZG>

⁽²⁹⁾ النقابات القوية ودورها المحوري في تحقيق التنمية الشاملة، سنك سوري، ياسين حسين، 2019، الرابط: <https://bit.ly/3AwpKwj>

⁽³⁰⁾ يرأس الاتحاد العام لنقابات العمال حاليا "جمال القادري" وهو عضو في مجلس الشعب كما وشغل منصب امين حزب البعث بين 2013-2015، الرابط:

<https://bit.ly/3Slu08A>، ويشترك القادري الان في جولات اللجنة الدستورية السورية كعضو في اللجنة المصغرة عن وفد النظام السوري، الرابط: <https://bit.ly/3SzbHHQ>

⁽³¹⁾ منظمات ونقابات سوريا، تصنع امبراطورية الخوف، العربي السفير، ايمن الشوفي، 2018، الرابط: <https://bit.ly/3TewiY7>

النقابات في عهد بشار الأسد

عمل بشار الأسد عند وفاة الأسد الأب واستلامه للحكم عام 2000، على تطوير سياساته عن طريق إطلاق وعود بالإصلاح وتنفيذ مسار سياسي جديد عبر ما أطلق عليه "التحديث والتطوير"، والسياسات الجديدة التي أدعى بأنها سوف ترفع من مستوى سوريا سياسياً واقتصادياً وإقليمياً، حتى تم تسمية تلك الفترة القصيرة التي قاربت عاماً ونصف من قبل المعارضين بـ "ربيع دمشق"⁽³²⁾، حيث طرح العديد من الإصلاحات، إلا إن هذه الإصلاحات مثلت حركة مراوغة حاول فيها الرئيس السوري استكشاف المشهد المحيط به من خلال التعرف على حلقات النفوذ داخل مؤسسات الدولة، وعلى المعارضين لحكمه عبر توفير هذه المساحة للحركة، وأنهى بشار الأسد هذه المرحلة فيما بعد بل وعمل على تعزيز دور حزب البعث من خلال التأكيد على قيادته للدولة والمجتمع، وكان الاتحاد العام لعمال سوريا ورغم الولاء المطلق لمعظم قادة الصفوف الأولى للبعث ممن تم تحجيمهم وإيقاف فاعليتهم باعتباره عقبة أمام التطور الاقتصادي، فقد حرر بشار الأسد الاقتصاد السوري من خلال اتباع "الخطة الخمسية" العاشرة التي تبنتها الحكومة عام 2005.

تمثلت أهداف الخطة في زيادة الاستثمارات الخاصة والأجنبية وخفض الدعم للقطاعات العامة والمحلية⁽³³⁾، مما أدى لإيقاف الدعم المالي "للمنظمات الفئوية الشعبية" مثل الاتحادات⁽³⁴⁾. لا شك أن الإصلاحات التي وعد بها بشار الأسد بعد استلامه للسلطة كانت إصلاحات مبطنة فيما يخص الحريات السياسية ضمن إطار ما وصفه "بالنقد البناء"، حيث حاول إظهار تطبيقه لجزء من الإصلاحات التي نادى بها من خلال افراجه عن بعض المعتقلين السياسيين من جماعة الإخوان المسلمين، لكنه كان يعمل على ضبط جميع مفاصل الدولة من خلال عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتم هذا الأمر بالحفاظ على سطوة الحزب والطائفة على المناصب المرموقة والحساسة في المؤسسة العسكرية والمؤسسات المجتمعية والسياسية في سوريا، وتضييق معايير هذه المناصب بمن يحمل الولاء لعائلة الأسد من أجل تجنب أي تمرد داخلي⁽³⁵⁾.

يجدر بالذكر محاولة بشار الأسد في ضبط الشعب السوري، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية في المدارس والجامعات التي كانت تخضع لحزب البعث عن طريق رؤسائها ومدراءها الذين يطبقون مبادئه، حيث كان يتم ترويض الطلاب وإجبارهم على الانضمام إلى أحد الحركات أو الجمعيات التابعة لحزب البعث مثل "حركة شببية البعث"، وبهذه الصورة عمل بشار الأسد على إخضاع جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية والنقابية لسيطرته، وأنهى الحياة والممارسات السياسية المستقلة بشكل كامل. وامتألت السجون بمعتقلي الرأي والسياسيين، كما تشير لنا حملات الاعتقال لعام 2008 التي نفذتها قوات الأمن على "13" شخصاً من أعضاء "إعلان دمشق" ومن بينهم النائب السابق ورئيس مكتب الأمانة العامة لإعلان دمشق "رياض سيف" الناشط والسياسي "فايز سارة"⁽³⁶⁾، بالإضافة لحملات الاعتقال عام 2010 لنشطاء في كافة أنحاء البلاد⁽³⁷⁾، وضمن سياق حكم والده استمر النظام في عهد بشار بسياسته في استخدام النقابات

⁽³²⁾ اندلعت شرارة ربيع دمشق بوفاة حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو 2000، وخلافة ابنه بشار الأسد في الرئاسة. وقد بدأت الحركة على يد عدد من المثقفين في دمشق مثل ميشيل كيلو ورياض سيف، وتميزت بإنشاء المنتديات السياسية غير الرسمية التي عقدت لتشجيع النقاش المفتوح للقضايا السياسية وقضايا المجتمع المدني والإصلاحات. أظهرت هذه "الصالونات"، أو المنتديات، وأشهرها منتدى للحوار الوطني الذي أنشأه رياض سيف، ومنتدى جمال الأتاسي الذي أنشأته سهير الأتاسي، إلى جانب تشكيل لجان إحياء المجتمع المدني في سورية، المطلب الشعبي لإجراء سياسي إصلاح وقضائي. أعلنت هذه المطالب رسمياً أولاً في بيان الـ 99 في أيلول/سبتمبر 2000 ومن ثم في بيان الـ 1000 في كانون الثاني/يناير التالي. كان الأول عريضة موقعة من 99 من المثقفين البارزين، الذين طالبوا بـ "التعددية السياسية والفكرية" في ظل "سيادة القانون". المصدر: مركز كارنيغي، تاريخ النشر: 2012، الرابط: <https://bit.ly/3SdGwq5>

⁽³³⁾ التمهيد للازمة: التدهور السياسي للزراعة في سوريا، نذير ماضي، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة لأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب ما بعد

الصراع في سوريا، كانون الأول ١٩٢٠). الرابط: <https://bit.ly/3QWNkZd>

⁽³⁴⁾ (مرجع سابق، بين السيطرة والقمع: محنة القوى العاملة السورية)

⁽³⁵⁾ (مرجع سابق، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011)

⁽³⁶⁾ تنديد حقوقي بحملة اعتقالات نشطاء إعلان دمشق، الجزيرة نت، 2008، الرابط: <https://bit.ly/3Q2jtgm>

⁽³⁷⁾ سوريا: اعتقالات تستهدف نشطاء بكامل أنحاء البلاد... إيقاف عائلات وجيران المحتجين لإعادة بناء جدار الخوف، هيومن رايتس ووتش، 2011، الرابط: <https://bit.ly/3e6qsrE>

من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات النقابية كأدوات

حشد مجتمعي، ومؤسسات يفعلها لصالحه متى شاء تحت شعارات حزب البعث⁽³⁸⁾، وتم تجريدتها من استقلاليتها ومن بديهيّات عملها الأساسي، حيث أنه إلى يومنا هذا يتم زج جميع النقابات في سوريا للعمل كمؤسساتٍ للتعبيّة لصالح البعث وهو ما يمكن ملاحظتها عبر زيارة المواقع والروابط الرئيسية التي تخصهم على صفحات الإنترنت المليئة بصور الأسد والأبن وشعارات حزب البعث العربي الاشتراكي، وتقوم النقابات بشكل شبه كامل بالانخراط بالعملية الدعائية لديجاجات النظام سواءً حول الأحداث الحالية في سوريا، أو حول الرؤيا العامة للنظام فيما يخص تمثيل سوريا على أنها " رأس حربية محور المقاومة"، وتنشط في مناسبات تتعلق بالنظام كعملية "إعادة تجديد البيعة" لبشار.

النقابات في سوريا بعد ثورة 2011

اندلعت الثورة السورية نتيجة القمع الذي عاناه الشعب السوري من ممارسات النظام المستمرة لما يزيد عن أربعة عقود، ومن تأثير "ثورات الربيع العربي" التي قامت بها الشعوب العربية بعدة دول وانتهت بتغير السلطات والأنظمة الحاكمة في تلك البلدان، إلا أن ما بدأ في سوريا كحراك شعبي عبر المظاهرات والاعتصامات تحول لحرب مدمرة نتيجة قمع قوات الأمن السورية للمدنيين، وأدت الحرب لتهجير ونزوح أكثر من نصف الشعب السوري.

أفرزت الثورة نشوء هيئات وأجسام معارضة لنظام الأسد عسكريا وسياسيا تأطرت في المناطق الخارجة عن سيطرته عموماً، أما ما يخص النقابات فقد بقي نشاطها التنظيمي محدودا وغير واضحا أثناء التظاهرات الأولى عام 2011، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل النظام سابقا من أجل القضاء على جميع أشكال المعارضة واحتكار دوائر الحكم في مؤيديه، إلا أنه حدث انشطار واضح في المؤسسات المختلفة ومنها النقابية، كونها من حيث الأعضاء والطبقة الواسعة مشكلة من عموم السوريين، إضافة لتراجع اهتمام بشار الأسد بالدور السياسي لهذه المؤسسات وتقييد نشاطها حتى 2011 وتقويته للقطاع الخاص المتحالف معه⁽³⁹⁾، ويمكن تلمس دور نقابي مناهض لنظام الأسد ومناصر للثورة رغم قمع نشاطها على الفور في بداية الاحتجاجات في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، مثل النشاط الذي حصل داخل نقابات المحامين في دمشق، وحلب، والسويداء، ودرعا، وإدلب، والحسكة حيث رد النظام بشطب عضوية عدد كبير منهم بسبب مواقفهم الاحتجاجية⁽⁴⁰⁾.

استمر المحامين المعارضين بدعمهم للثورة من خلال إطلاق حملات على مواقع التواصل الاجتماعي مطالبة بالانضمام الى المحتجين⁽⁴¹⁾، و قمع نقابيين انخرطوا بالثورة السورية بصفتهم الشخصية الجماهيرية من بينهم شخصيات معارضة قديما لحزب البعث وسياساته القمعية، لكنهم لم يكونوا مخولين لإشغال مناصب متقدمة في النقابات لأنها كانت محكومة بالسياسات القائمة على الولاءات السياسية والطائفية والعضوية الحزبية.

مرحلة 2011: تفعيل النقابات لرص صفوف النظام

حاول النظام إعادة تفعيل دور النقابات السياسي بعد عام 2011، من أجل حشد مؤيديه وإعادة إحياء النقابات من الناحية السياسية لصالح سياساته التعبوية، فعاد لذكر النقابات خلال المواد المتعلقة بنشاطها ضمن "دستور عام 2012" حيث تنص "المادة رقم 10" على

⁽³⁸⁾ (مرجع سابق، مراحل الحركة النقابية السورية)

⁽³⁹⁾ (مرجع سابق، بين السيطرة والقمع: محنة القوى العاملة السورية)

⁽⁴⁰⁾ محامو سورية.. خارج سرب النظام والتنظيمات المسلحة، العربي الجديد، 2014، الرابط: <https://bit.ly/3KsL1KV>

⁽⁴¹⁾ Syria's legal fight amid the gunfire, socialist lawyer journal, Taimour Lay, 2013, link: <https://bit.ly/3fsMt4j>

أن "المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، هيئات تضم

المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين، وذلك في المجالات التي تحقق أهدافها، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"، وحاول النظام إعطاء استقلالية للنقابات والجمعيات ضمن دستور 2012، كخطوة منه لتفادي خطر انضمام النقابات للحراك الشعبي بصفتها المؤسساتية، ومن جهة أخرى عمل على إتباع أسلوبه المعتاد بإفراغ المواد الدستورية المتضمنة حقوقاً وحرية أساسية من مضمونها عبر التشريعات التي تصدر فيما بعد على شكل قوانين، (أي إنهاء ما ذكر في الدستور من بنود تتعلق بالحرية النقابية ومحاصرة نشاطها المؤسساتي والتنظيمي من خلال المراسيم التشريعية)، كما ذكر في "المادة 45" من الدستور أن حرية تكوين النقابات مكفولة وفقاً للشروط التي يضعها القانون (أي التشريعات) (42)، وصدر الصك التشريعي عام 2022 تحت مسمى القانون الموحد للنقابات المهنية. يحدد الصك التشريعي في "المادة 12" هيكلية النظام الداخلي للنقابات، أما في "المادة 48" فيشير الصك على جواز حل النقابة بقرار معلل من مجلس الوزراء (43)، وعبر هذه المادة تم تقييد حركة النقابات من خلال ربط قرار حلها بالجهاز التنفيذي، وتم تجريدها من الحريات الممنوحة لها ضمن الدستور عبر قوانين تشريعية.

على الرغم من أن سوريا هي أحد الدول الموقعة على "اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام 1948"، والتي تكفل حقوق الاتحادات والنقابات وحريةهم، حيث تشير الاتفاقية في "المادة الثالثة منها على حق النقابات في وضع دساتيرها وأنظمتها وضرورة امتناع السلطات العامة عن التدخل في شؤونها"، إضافة إلى المواد الأساسية في الاتفاقية التي تؤكد عدم خضوع النقابات لقرارات الدولة (44)، إلا أنه في سوريا تحولت النقابات إلى أحد الأجهزة الأساسية في الدولة وتتبع للنظام الحاكم وحزب البعث بشكل واضح خصوصاً بعد عام 2011، حيث برز دور الاتحاد العام لنقابات العمال المؤيد للنظام وعمل على الترويج له في الساحة الإقليمية والدولية، مثل ما حصل في الآونة الأخيرة عبر تنظيم نشاط نقابي إقليمي وعقد "اجتماع عربي في دمشق" (45)، لمناقشة الواقع النقابي العربي وشارك فيه 12 دولة برعاية النظام في 10 أغسطس 2022، لمناقشة الواقع النقابي العربي والتحديات والمعوقات التي تعترضه، ومحاولة إيجاد حلول من شأنها النهوض بالواقع النقابي والعمالي.

كثافة في عدد النقابات

يتواجد في سوريا عدد كبير من النقابات المهنية والعمالية متوزعة على جميع المحافظات بأعداد متقاربة بين 28-30 نقابة في كل محافظة بالقطاعات المختلفة، بعض هذه النقابات نشط على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الويب، وبعضها الآخر ليس لها نشاط إعلامي نهائيًا وذكرت فقط ضمن تقارير عامة تتناول النقابات، ومن خلال عملية البحث تم رصد صفحات النقابات على موقع "Facebook" تبين أن أغلب النقابات التي تمتلك حساباتٍ على مواقع التواصل الاجتماعي هي النقابات المهنية باختلاف قطاعاتها وفعاليتها، وبالمقابل فإن النقابات العمالية تظهر نشاطاً أقل ضمن الواقع الافتراضي وهذا يعود بجزء منه لاختلاف طبيعة التجمعات العمالية المتغيرة من حيث عضوية العمال ضمنها، فينتفي شرط إلزامية العضوية ضمن النقابات على العمال، فهم ليسوا بملزمين بالانضمام للنقابات لممارسة عملهم على عكس النقابات المهنية التي تكون العضوية فيها إلزامية لممارسة المهنة إلى جانب وجود استمرارية في الطبيعة الوظيفية لمنتسبيها،

(42) دستور الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب، 2012، الرابط: <https://bit.ly/3em49hB>

(43) مشروع الصك التشريعي الموحد للنقابات المهنية، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2022، الرابط: <https://bit.ly/3qiVCyx>

(44) Freedom of Association and Protection of the Right to Organize Convention, 1948 (No. 87), United Nations, human rights instruments, 1948, link:

<https://bit.ly/3ekHQca>

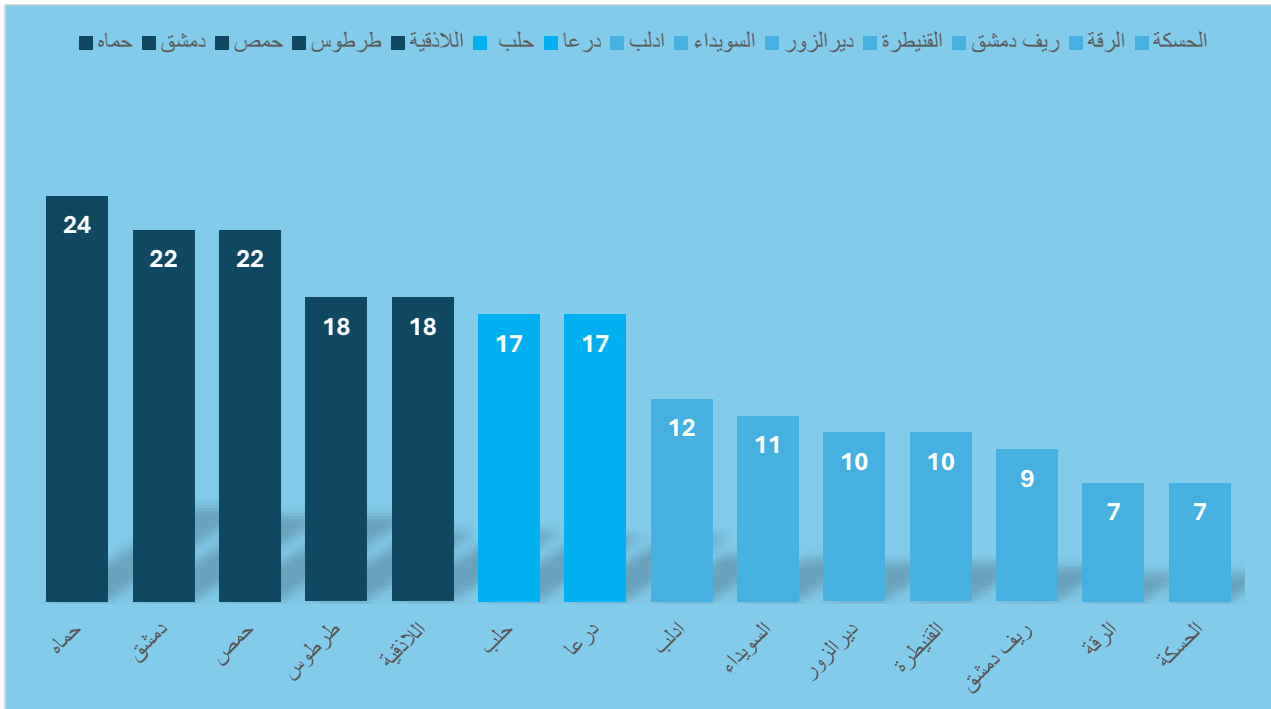
(45) برعاية النظام السوري.. انطلاق اجتماع عربي في دمشق، ستيب نيوز، 2022، الرابط: <https://bit.ly/3TJmhlH>

وتختلف النقابات النشطة باختلاف المحافظة نظراً لحالة عدم

لاستقرار بعد عام 2011، وفي ظل لجوء ما يقارب 10 مليون سوري للخارج ونزوح أكثر من 5 ملايين داخلياً، إضافة إلى أنه لكل محافظة قطاع تنشط فيه دون غيره، فنرى أن قطاع الصناعة نشط في حلب في حين أن قطاع الزراعة نشط في الحسكة، ويجدر بالذكر أن أكثر النقابات التي تم رصد نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي هي نقابة المعلمين لوجود الكثير من الأفرع التي تتبع لها ضمن المحافظة الواحدة ولوجود ثبات طويل الأمد فيما يخص استقرار الأعضاء في المنطقة ذاتها، والمدارس نفسها.

يظهر بروز نشاط إعلامي لنقابات تقع في مناطق سيطرة النظام، ولم تعاني من تقلبات وتغيرات في هوية الطرف المسيطر عليها، مثل العاصمة دمشق ومحافظة حماه، إلى جانب محافظات الساحل، وهذا يعود لتأثر هيكلتها المؤسساتية بالحرب بدرجة أقل نتيجة تمكن النظام من فرض سيطرته الكاملة عليها، وأدى ضعف سيطرة النظام في بعض المحافظات إلى تعرض النقابات لتقلبات مؤسساتية وبيات العضوية في النقابات التابعة للنظام مجرد اسم للنقابي، أي تواجد شكلي مع غياب نشاطه الفعلي وبالتالي غاب مؤشر فاعليتها على الإنترنت مثل ريف دمشق ومحافظة ادلب، ومنطقة الجزيرة السورية، بسبب حالة عدم الاستقرار والهجرة والتحاق عدد من النقابيين بالثورة، مما أدى إلى توقيف عضويتهم وتعرضهم للشطب من النقابة، وفي نفس السياق نلاحظ في المحافظات التي خضعت لسيطرة المعارضة السورية واستعادها النظام فيما بعد مثل محافظة حمص وحلب أن نشاط النقابات فيها فعال على مواقع التواصل الاجتماعي ويمكن تفسير هذا النشاط بأنها محاولة من النظام باستخدام هذه المؤسسات المدنية لصالحه في مسار الحل السياسي "السوري_السوري"، وفي المحافظات التي تحتوي على الأغلبية من الطائفة العلوية ولم تعاني من الحرب مثل محافظة طرطوس نلاحظ ضعف في عدد النقابات كما وفي فاعليتها على الفيسبوك وهو ما يدل على عدم محاولة الحزب العمل على برامج دعائية للنظام الأسد في هذه المناطق وغياب الحاجة للتأثير على أهل المنطقة عبر النقابات. ونلاحظ في الرسم البياني أدناه وجود اختلاف في عدد النقابات النشطة وفق المحافظات التي شهدت ضعفاً للنظام داخل المركز، أو خروج المراكز أو الجزء الأعظم منها عن سيطرة النظام باللون الفاتح، وتزداد في كل من محافظة درعا وحلب نتيجة بقاء المركز تحت سيطرة النظام مع حدوث معارك شديدة فيها، أما باللون الأزرق الغامق فهي المحافظات التي شهدت استمراراً غير منقطع أو لم تضعف سيطرة النظام على المحافظة أطرافاً ومركز والتي نشطت أكثر إعلامياً.

يوضح الشكل رقم (2) عدد النقابات التي تمتلك صفحات على موقع الفيسبوك متوزعة على المحافظات السورية



النقابات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

ظهرت محاولات تنظيم العمل النقابي من قبل السوريين المتواجدين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وعلى اختلاف القوى المسيطرة على الأرض مثل حالة الإدارة الذاتية والمعارضة السورية، إلا أن اختلاف مناطق سيطرتها في فترات زمنية معينة يضيف عليها طابع عدم الاستقرار. بالنسبة للإدارة الذاتية فهي تتواجد في مناطق تتشارك فيها سيطرتها مع سيطرة النظام، ولم تعر الإدارة الذاتية اهتماماً متقدماً بالنشاط النقابي بشكل عام، وركزت على اتحادات الطلبة والإعلاميين، والكتاب في محاولة لضبط المشهد والشخصيات الثقافية وفق سياسات الإدارة الذاتية، وتم رصد بروز اتحادات ونقابات أخرى أفرزها الواقع الجديد للمنطقة مثل اتحاد الصرافين في الحسكة⁽⁴⁶⁾، بعدما نشط تداول العملات الأجنبية داخل المحافظة وخارجها، واتحاد جرحى الحرب في شمال وشرق سوريا⁽⁴⁷⁾، وبالعوم لا تمتلك هذه النقابات والاتحادات تفاعلاً حقيقياً من قبل المعنيين بها نظراً لفقدان الثقة بطبيعتها التنظيمية وسيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي PYD على مفاصلها.

أما في مناطق سيطرة المعارضة فبرز وجود عدد من النقابات المهنية التي تتمثل بالمحامين والأطباء وغيرهم، ولكن لم توفر المعارضة السورية في المناطق الخاضعة لسيطرتها الإمكانيات اللازمة لحشد القوى العاملة وتشجيعها على تشكيل نقابات، بالرغم من تواجد مهنيين وعمال ونقائين سابقين كانوا يهدفون لتطبيق ممارسة الفاعلية النقابية وتفعيل برامج تطويرية، إلا أن بروز نشاط المجالس المحلية وسيطرة القوى العسكرية أدى لإضعاف الفرص لاستئناف فاعلية نقابية حقيقية، وبالرغم من تواجد بعض الحالات النقابية التي لازالت تتابع عملها المجتمعي مثل "نقابة المحامين الأحرار" و"نقابة المهندسين السوريين الأحرار في حلب" وتجمعات واتحادات أخرى، إلا أن انحلال بعض النقابات بالأجسام السياسية المعارضة أكسبتها شخصية سياسية قلصت من دورها كمؤسسة مجتمع مدني نتيجة تركيز جميع النخب وقوى المجتمع السوري جهودها على العمل السياسي ومتابعة التطورات العسكرية على الأرض، في ظل غياب القرار السياسي ضمن أجسام المعارضة السياسية، ويجدر بالذكر صدور "ميثاق الثورة السورية لحقوق الإنسان والحريات العامة"⁽⁴⁸⁾، لعام 2021 عن "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، الذي تضمن في القسم "الثالث عشر" منه حق تكوين الجمعيات والاتحادات والنقابات، ويحتوي على مواد تكفل حرية تشكيل النقابات في مناطق سيطرة المعارضة وهذه خطوة تهدف إلى إعادة تفعيل الدور المدني والتنظيمي لهذه المؤسسات، مما يبرز لنا إشكالية جديدة تتمثل في التغييرات التي طرأت على الحركة النقابية سواءً في مناطق سيطرة المعارضة أو مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، والتي من المهم دراستها وتحليل مسيرتها وتشكلها والعقبات التي تواجهها، وطرح حلول تساهم في تغيير الواقع السوري على جميع الأصعدة المدنية منها والسياسية في محاولات بحثية قادمة.

⁽⁴⁶⁾ اتحاد الصرافين في الحسكة لا يرى أعضائه أو الإدارة الذاتية قادرين على التحكم وخفض سعر صرف الدولار، إذاعة ارتا، 2020، الرابط: <https://bit.ly/3RBi69K>

⁽⁴⁷⁾ الصفحة الرسمية لاتحاد جرحى الحرب في شمال وشرق سوريا على الانستغرام، الرابط: <https://bit.ly/3AKoc0A>

⁽⁴⁸⁾ الصفحة الرسمية لنقابة المحامين الأحرار على الفيسبوك، الرابط: <https://bit.ly/3RvLLGa>

⁽⁴⁹⁾ ميثاق الثورة السورية لحقوق الإنسان والحريات العامة، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 2021، الرابط: <https://bit.ly/3KOHuGO>

الخاتمة والتوصيات

مر العمل النقابي في سوريا بمراحل متفاوتة بالفاعلية والركود لأسباب عدة أولها ما هو متعلق بالانتداب وكيفية نشاط هذه النقابات في المجال السياسي وأسباب أخرى داخلية وتتعلق بالسياسة العامة في الدولة، وكان مرور النقابات بهذه التغيرات السياسية العديدة فرصة في تطوير نفسها كمجموعة ضغط لها استقلالية وجماهيرية تمكنها من أداء هذا الدور.

مثل وصول حزب البعث للسلطة برئاسة صلاح جديد فرصة لبدء حافظ الأسد بوضع أساسات لمرحلة مقبلة، وعند تسلم الأسد للحكم سيطر على المؤسسة العسكرية بالكامل لضمان عدم تنظيم أي تحركات معارضة له، وبعد فرض سيطرته الكاملة على الجيش بدأت سياسة السيطرة على جميع مفاصل الدولة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات وتمت إقالة الموظفين وخصوصاً من يتمتعون بمراكز حساسة وتعيين منتسبي حزب البعث ومن هم من الطائفة العلوية ومؤيديه.

لا شك أنه من أهم هذه المؤسسات هي النقابات المهنية والعمالية كونها مؤسسات مجتمع مدني وبما أن سيطرته عليها لم تكن بشكل كلي فكان هناك هامش صغير للاستقلالية والحرية في الحركة النقابية التي مكنتها من الفوز بالانتخابات لعام 1978-1979، ومثلت دوراً نشط وهام جداً في هذه الفترة إلى أن تم قمعها بشكل كامل عام 1980 في مرحلة لقضاء على المعارضة بشكل كامل حيث تم حل جميع النقابات المهنية واعتقال شخصيات نقابية كثيرة.

ضعف اهتمام بشار الأسد بالاتحادات النقابية وعملها حتى انتفاضة 2011، حيث استعاد سيطرته عليها بهدف استخدامها كأداة ضد المتظاهرين وفي المحافل الدولية والإقليمية لإثبات حجته بوجود إرهابيين ومؤامرات على سوريا، وبقيت النقابات مؤسسات حشد لمؤيدي الأسد وحزب البعث بالرغم من مشاركة العديد من النقابيين بالمظاهرات إلا أنها لم تذكر كونهم لم يتمتعوا بمراكز قيادية في النقابات.

ولم تشهد الحركة النقابية في مناطق المعارضة نشاطاً كبيراً بسبب تقييد دورها من قبل المؤسسات السياسية أو نتيجة انخراط النخبة في العمل ضمن المجالس المحلية التي نشطت إدارياً وسياسياً، وهناك حركات نقابية بارزة مثل النقابات المهنية التي يتم تشكيلها من قبل أشخاص لكنها لم تتلقى الدعم الكافي لمزاولة اختصاصها، أما في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية حيث نشط عمل بعض التجمعات والاتحادات النقابية إلا إنها كانت تحت سيطرة حزبية كاملة وتم تشكيل نقابات جديدة تماشياً مع ما يفرضه الأمر الواقع من تغيرات.

تطرح هذه الورقة عدة توصيات من شأنها أن تعمل على تطوير العمل النقابي في سوريا:

- ضمان استقلالية النقابات العمالية والمهنية من خلال صياغة إطار قانونية يضمنها الدستور السوري الجديد بحيث يمنع تدخل الدولة أو الأحزاب السياسية.
- العمل على الحفاظ على العمل النقابي بمنأى عن التشريعات التي تقلص من استقلاليته.
- صياغة قوانين العمل التي تعزز حرية تشكيل النقابات وتعزيز حقوق العمال.
- العمل على تشكيل نقابات وفق مبادئ مدنية وديمقراطية وضمان سير العمل النقابي بشكل صحي من خلال إجراء انتخابات تتميز بالشفافية.
- وضع هيكلية نقابية مبنية على مبادئ تعزز تكافؤ الفرص وتمكن الكفاءات وذوي الخبرة من مشاركة خبراتهم وتفادي الأخطاء من التجارب السابقة.
- رفع الوعي بأهمية العمل النقابي وكذلك العمل على بناء القدرات المهنية والعمالية لضمان التطور المستدام للنقابات في سوريا.
- ضمان وجود تنسيق مستمر بين النقابات المختلفة من خلال تشكيل اتحادات من أجل ضمان حقوق النقابيين.
- المشاركة في عملية صنع القرار التي تخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية وضمان تشكيل مجموعات ضغط من شأنها ان تضمن سير العمل المدني في البلاد.
- التنسيق مع الجهات النقابية الدولية والمشاركة في الأنشطة النقابية التي تعزز العمل النقابي وتدعم تطوره.

نبذة عن الباحثة نسرین جلبي: باحثة حاصلة على درجة الماجستير في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية للشرق الأوسط في جامعة مرمره، وتعمل على نيل درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط.



تشكر الباحثة الكاتب المرحوم عبد الله حنا، اهم الباحثين بالحراك النقابي في سوريا على تعاونه فيما قدمه من دعم وتغذية راجعة ساهمت في تطوير الورقة. لو أردنا الحديث عن تأريخ منهجي للحركة العمالية والحزبية وكذلك للمجتمعات الفلاحية في سورية، فلا بدّ من العودة إلى مؤلفات المؤرّخ والباحث عبد الله حنا،

الذي رحل في 6 تشرين الأول 2023، في ألمانيا، عن واحد وتسعين عاماً، بعد حياة حافلة بالتأليف والتفكير في هذا المجال، فضلاً عن انخراطه المباشر في العمل السياسي والحزبي، ورحلة طويلة في التعليم [بمدارس سورية](#).

RAMAN
FOR RESEARCH AND CONSULTANCY
رامان للبحوث والاستشارات



RAMAN CENTER

info@ramancenter.org